علاقتها المنفصلة مع السادات في ١٩٧٧ أي مباشرة، قبل أن يجد السادات نفسه في الكنيست الاسرائيلي .

إن اقتراح حاكم عربي عميل يقوم بقلب دراماتيكي لصورة المستشرقين التي تؤكد السلبية العربية واللاعقلانية ، هذا الاقتراح متضمن في هذا الطور . فالمدى الذي بلغه العديد من القادة العرب في القبول الضمني لهذه المحاور الاستشراقية عن ثقافتهم وعن أنفسهم يستحق المزيد من التحليل .

والتطور الثاني الذي يميز بين الدائرتين قصيرتي الأجل ، هو ظهور استراتيجيي « الاستعادة الملكية » في مجال الارشاد السياسي ، فبعد وقوف الجميع في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ضد نظام كسنجر البسماركي المخفف ، فان المجموعة تطرح اليوم تركيزها غير الخجول على الأراضي ، محتفظة بالاهتمام المركزي بالضرورات السياسية العسكرية التي تحافظ على الامبراطورية الاميركية ، هذا المفهوم الستراتيجي قد أعيد توكيده بالتواطؤ مع الستراتيجيين الاسرائيليين الذين وضعوا ، كما يبدو ، متطلباته التكتيكية في نظام للسيطرة المحلية اكثر تناسقا بعد ١٩٧٣ . بعد ذلك بدأت تشكل المتطلبات الستراتيجية الاسرائيلية ، في جدها الأدنى ، « البعد » الاجباري في استراتيجية اميركا . هذا التطور قد عنى أن محصلة النظامين تظهران سيادة موجب السيطرة الجغرافي ، حتى حين كان نمطا الأنظمة الستراتيجية قيد التداول ، أي هيمنة « نمط الانتداب » بتوكيداتها الاقتصادية والشرعية ، والتأويل السياسي ـ العسكري للامبراطورية ، وحتى حين كان الاثنان يصارعان بعضهما في مواضع محددة .

إن نظام الهيمنة يتطلب تسلسلا وشروطا في التوقيت اكثر دقة بكثير ، وحين يفشل توفير أي من هذه الأمور بفعل النقص في ديبلوماسية البشر ، فعند ذلك تبقى محركات السيطرة الجغرافية الأبسط بوصفها البديل الوحيد للفوضى السياسية . في هذه المصادفة بدأت أميركا ـ الربع الأخير من القرن العشرين ، تشبه بريطانيا في المراحل الأخيرة لسيطرتها الجغرافية ، بعد فقدان الثقة الثقافية بشكل عام الأمر الذي جرها الى حرب البوير وتدعم بالمواجهات الطبقية في الداخل ، والتحولات في السلوكية الاجتماعية ، والاحساس بأن قيادة بريطانيا تقنيا قد تآكلت .

ومع أن منطق الستراتيجيين الملكيين يعامل مرحلة ما بين الحربين في الثلاثينيات بوصفها المرحلة التي تصلح للمشابهة مع السياسة الأميركية الراهنة ، فان تحليلهم يميل في المقابل لأن يرتكز على المراحل المبكرة ، حيث بدأ القادة الرومان القدامى والقادة الملكيون البريطانيون المعاصرون بادراك علائم الابطاء التقني والانحدار الاقتصادي ، ويتحركون بالتالي نحو تصليب نظامهم الداخلي وتمتين سيطرتهم الجغرافية على المحيط .

ولقلب ما يراه هؤلاء الستراتيجيون بوصفه تراجعا اميركيا كونيا وقدرة سوفياتية متزايدة على تهديد الدفاع الوطني ، فانهم يدافعون عن اتخاذ خطوات تستثمر ما يقع خارج الحاجة السوفياتية للوفاق على نطاق كوني ، ورغبة السوفيات الملازمة بالبقاء كقوة ثانوية في الشرق الأوسط ، الأمر الذي يمكن الولايات المتحدة من تصليب الاصطفاف التراتبي لزبائنها في المنطقة ومن البدء في تكديس السلاح ، واعادة توزيع حاملات القوى العسكرية ، ضمن نطاق من التوجهات الجذرية والأنظمة المهتزة .